

اقتصاديون : شركات تؤخر بياناتها للاستفادة من المهلة القانونية

البورصة تغلق على انخفاض مؤشراتها الثلاثة

إلتحق سوق الكويت للإوراق المالية "البورصة" تداولاته أمس على انخفاض مؤشراته الثلاثة بواقع 11.9 نقطة للسعري ليبلغ مستوى 6423 نقطة و 3.08 نقطة للنوزني و 7.93 نقطة لـ "كوبت 15".

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة عند الإغلاق نحو 14.3 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 158.9 مليون سهم تحت غير 3283 صفقة.

وكانت أسهم شركات "تمويل خليج" و "الإماتيز" و "المدن" و "الأولسي" و "التجارية" الأكثر تداولاً في حين كانت أسهم شركات "الصينعة" و "هيومن سوفت" و "انجازات" و "الإماتيز" و "الأولسي" الأكثر ارتفاعاً.

و"كوبت 15" مؤشر وزني للقيمة الرأسمالية قابل للتداول ويتضمن أكبر 15 شركة في السوق من حيث حجم السيولة وتتم مراجعة مكوناته بشكل نصف سنوي باختيار الشركات ذات السيولة والقيمة الرأسمالية الأعلى.

ورأى اقتصاديون كويتيون أن بعض مجالس إدارات شركات مدرجة في سوق الكويت للإوراق المالية "البورصة" لا سيما المنضوية تحت النشاط الاستثماري تعتمد التلئق في الإفصاح عن بياناتها المالية السنوية للاستفادة من المهلة القانونية الممنوحة.

وقال هؤلاء الاقتصاديون إن لقاءات متفرقة "كوبتا" أن تلك الشركات تغفل سبب التأخير لمراجعة تلك البيانات من الجهات ذات العلاقة مبينين أن هذا التأخير لا يصيب في صالح مساهمي تلك الشركات.

وشددوا على ضرورة التحرك سريع من جانب "هيئة أسواق المال" ومكاتب التدقيق المحاسبي لحماية لصغار المساهمين للحد من تلاعبات البعض لتغطية قصور مهارات الإدارة الرشيدة في تلك الشركات لأموالهم ومخزاتهم.

وأوضحوا أن المسؤولية تقع أيضاً على المساهمين في هذه الشركات إذ لا بد أن يكون لهم دور جوهري في اجتماعات الجمعيات العمومية وطرح

الشخص : تأخير الإفصاح عن البيانات في بعض الشركات سببه أن عدد المدققين للحسابات غير كاف

التساؤلات على مجالس تلك الشركات التي تتأخر في الإعلان عن بياناتها السنوية لمعرفة الأسباب الحقيقية.

ومن جانبه قال الرئيس التنفيذي في شركة "عربي للوساطة المالية" ميمم الشخص

أن تأخير الإفصاح عن البيانات ما زالت موجودة لدى بعض الشركات مشيراً الى أنها بدأت تنقص عاماً بعد آخر نظراً لارتفاع الشخص أن التأخير قد يكون من الجهات ذات الارتباط في حال كان عدد المدققين للحسابات غير كاف أو الهام الموكلة اليهم كثيرة أو يعود لمشاكل قد يرغب مجلس

الإدارة في إيقاف أسهم الشركة لغرض ما ميمما أن ذلك لا يصيب في صالح المساهمين.

ومن ناحيته قال نائب الرئيس التنفيذي في شركة "مرايحات" الاستثمارية ميمم المسباح أنه لا أعذار لتأخير البيانات المالية السنوية معتبراً أن ديناميكية

تجميع البيانات يجب أن لا تأخذ وقتاً طويلاً إذا استحسن من يقوم عليها الطريقة المثلى

المتبعة وفق الأنظمة المعمول بها حيث الالتزام في إصدار البيانات

بدلاً من الوقوع في ضغوط عدم القدرة للاستيعاب.

ولفت الى أن الأعمال أو التعمد في الإفصاح له انعكاسات غير جيدة "لأن ظهور الإفصاحات

كلها في يوم واحد ومع زحمة الإعلانات يضعف النتائج وتضعف الشركات التي عليها الملاحظات

في الزحام لكن تبقى الشركات الجادة للتشغيلية الكبيرة التي تحترم مساهمها في السباقة".

ومن جهته قال رئيس مجلس إدارة شركة "الشبكة القابضة" السابق الاقتصادي نايف العنزي

أن هذه المشكلة من المشاكل الأزلية القابضة في بورصة الكويت حيث تجعل هذه الشركات عرضة للتراجعات والإيقافات عن التداولات حيث يلجأ البعض الى الإفصاح عن البيانات المالية قبل

ساعات من انتهاء المهلة الممنوحة من أجل تحقيق مصالح خاصة دون اعتبار لشريحة المساهمين فيها ما يؤثر على سمعتها داخل وخارج الكويت.

وأضاف العنزي أن العيب يقع على القانون الذي يحتاج الى تعديل المدة وتقليصها للقضاء على التلاعبات السي جانب

ضرورة تشديد عمل الجهات الرقابية لتلافي نقائصها في اعتماد البيانات المالية للشركات

وبالغالبى تتأخر الموازنات

بطريقة فيها "اصططاع". أما رئيس مجموعة "تمش" الاقتصادي على النمش فقال أن هناك شركات مدرجة في السوق تعتمد التأخير بالفعل حيث تنتظر اليوم الأخير من المهلة الممنوحة لها ما يعتبر إجراء سيء للغاية للشركة ولشريحة المساهمين فيها حيث بإمكان تلك الشركات الانتهاز من بياناتها المالية خاصة تلك التي تعتمد على المناجزة في الأسهم حيث تصدر تقارير شهرية لها

وبالغالبى من اليسير إصدارها سنوياً.

وأضاف النمش أن هناك الكثير من الشركات الخاسرة جحتها في التأخير لتقليل كم الإنقاذ لأسلوب

مجلس الإدارة ويسر التقييم لأنها من مرور الكرام مشددا على جانب "هيئة أسواق المال" عبر

تقليص المهلة من 90 يوماً الى ما بين 30 الى 45 يوماً وهي فترة

كافية جداً لشركاتنا الكويتية حيث أنها كافية لشركات عالمية.

ومن جانبه اعتبر المدير العام لشركة "ميمما للاستشارات



البورصة تحت وبها المؤشرات الحمراء

الاقتصادية والإدارية" الاقتصادي عدنان الدليمي أن التعمد في تأخير بيانات الشركات "أمر مؤسفاً" يعاني بسببه الكثير من مساهمي تلك الشركات رغم الشكاوى المستمرة في اتجاه الجهات ذات الصلة سواء كان بنك الكويت المركزي أو البورصة أو هيئة أسواق المال

أذ لا توجد أسباب واضحة تبين ضرورة التأخير سواء كان ذلك على الإفصاحات الفصلية أو

السنوية. واستغرب الدليمي تأخير البيانات للعديد من الشركات لا سيما أنها سهلة التجميع

إلا إذا كان هناك شيء طارئ كالخارجيات من ملكيات أو ما

شابه ذلك حيث جمع البيانات منفردة ولا داع للتلئق والمبالغة في الغاء المسؤولية على الجهات ذات الصلة.

كما رأى رئيس جمعية "التداولون" الاقتصادي محمد السطراح أن موضوع تأخير

البيانات المالية قلق حدود اللمعقولة حيث يذهب بعض مجالس إدارات تلك الشركات

الى استغلال الفترة التي منحها القانون الى ما بعد الثلاثة شهور دون وجه حق ما يوقع الضرر على المساهمين لا سيما الصغار منهم الذين يتأثرون بالشائعات التي تطلقها المجموعات المضاربة

لحظهم على ترك أسهمهم. وأضاف الطراح أن هناك من يستفيد من تأخر البيانات المالية وتوظيف معلوماتها لصالحه

دون عقاب داعياً الى وجود نظام أو تشريع من جانب هيئة أسواق المال وإدارة البورصة والبنك المركزي والشركات التي تعتمد

التأخير في الإفصاح عن أدائها المالي بما يضمن حقوق المساهمين في تلك الشركات وكذلك لضمان الشفافية والعدالة.

وعلى صعيد تداولات جلسة اليوم فقد أغلق السوق على انخفاض طفيف لحمة أسباب

متكررة منذ بداية تداولات شهر مارس حيث الضغوط البيعية

على أشدها ما ساهم في ارتفاع وتيرة عزوف عن الشراء وهو الأمر الذي عكسته المؤشرات

الرئيسية الثلاثة التي أسدلت الستار على جلسة افتقاد

وكان لافتاً في الجلسة افتقاد المناخ العام في السوق للمحفزات

الغنية التي تدعم دقة الأداء حيث المضاربات والغياب شبه التعمد

من كبار صناع السوق للولوج في مسار الحركة إضافة الى

الانتقائية التي تتحرك بها بعض المحافظ المالية صوب الفرص

المواتية خاصة على الأسهم الشعبية.

المسباح: لا أعذار لما يحدث فديناميكية تجميع البيانات يجب أن لا تأخذ وقتاً طويلاً العنزي : هذا التأخر من المشاكل الأزلية التي تجعل الشركات عرضة للتراجعات والإيقافات

يذكر أن عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية لعام 2014 حتى نهاية الأسبوع الماضي بلغ 125 شركة من أصل 191 شركة محققة أرباحاً بواقع 1.1 مليار دينار كويتي.

وأعلنت شركة المشاريع المحددة "يوباك" تحقيقها 5.65 مليون دينار كويتي أرباحاً بواقع ربحية 72 فلساً للسهم الواحد في نهاية ديسمبر 2014 مقارنة بأرباح بلغت حوالي 6.72 مليون دينار بربحية

للسهم بلغت 85.5 فلساً لعام 2013.

وقالت الشركة في بيان نشر على موقع سوق الكويت للإوراق المالية "البورصة"

أسس إن مجلس إدارة الشركة أوصى بتوزيع أرباح نقدية

بنسبة 10 في المئة من القيمة الاسمية للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

وأضافت أن إجمالي حقوق المساهمين بلغ حوالي 144.2 مليون دينار مقابل حقوق

مساهمين بلغت نحو 173.2 مليون دينار للفترة ذاتها عام 2013.

وذكرت أن إجمالي موجودات الشركة بلغ حوالي 181.3 مليون دينار مقابل مطلوبات وصلت

الى 37 مليون دينار للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2014 مقارنة بمطلوبات بلغت

حوالي 33.2 دينار للفترة ذاتها عام 2013.

وتأسست الشركة عام 1996 وأدرجت في البورصة عام 2008

برأسمال مدفوع بلغ حوالي 78.7 مليون دينار ويتعلق نشاط الشركة الأساسي بالواد

الكهربية والأنشطة المتعلقة بالبتروكيماويات واستغلال

الفواض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها

في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

وتأسست الشركة عام 2000 وأدرجت في البورصة عام 2006 برأسمال مدفوع بلغ حوالي 8.25 مليون دينار ومن الغراضها تقديم الخدمات الأرضية وخدمات التنظيف والتأمين للمطارات وخدمات تاجير الطائرات وخدمات السياحة والسفر والشحن وإدارة المشاريع واستغلال الفواض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها

في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

وأعلنت شركة إيكاروس للصناعات النفطية "إيكاروس"

لتحقيقها 10.1 مليون دينار كويتي أرباحاً بواقع ربحية

12.9 فلساً للسهم الواحد في نهاية ديسمبر 2014 مقارنة بأرباح بلغت حوالي 11 مليون دينار بربحية للسهم بلغت

14.1 فلس لعام 2013. وقالت الشركة في بيان

نشر على موقع سوق الكويت للإوراق المالية "البورصة"

أسس إن مجلس إدارة الشركة أوصى بتوزيع أرباح نقدية

بنسبة 10 في المئة من القيمة الاسمية للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

وأضافت أن إجمالي حقوق المساهمين بلغ حوالي 144.2 مليون دينار مقابل حقوق

مساهمين بلغت نحو 173.2 مليون دينار للفترة ذاتها عام 2013.

وذكرت أن إجمالي موجودات الشركة بلغ حوالي 181.3 مليون دينار مقابل مطلوبات وصلت

الى 37 مليون دينار للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2014 مقارنة بمطلوبات بلغت

حوالي 33.2 دينار للفترة ذاتها عام 2013.

وتأسست الشركة عام 1996 وأدرجت في البورصة عام 2008

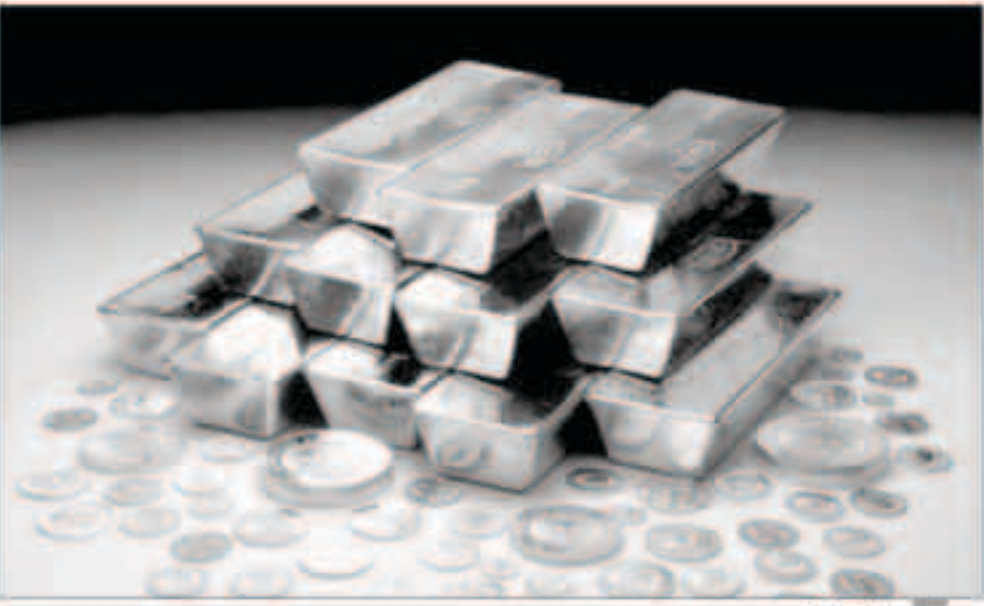
برأسمال مدفوع بلغ حوالي 78.7 مليون دينار ويتعلق نشاط الشركة الأساسي بالواد

الكهربية والأنشطة المتعلقة بالبتروكيماويات واستغلال

الفواض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها

في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

هبوط سعر صرف الدولار أتاح الفرصة لباقي الوسائل الاستثمارية للصعود وكانت أسواق المعادن الثمينة الراجح الأكبر



الذهب يهبط

التمنية تباينت اتجاهاتها فصاحب البلاتينيوم الذهب في الصعود وتساوى معه في قيمة للتكاسب حيث ألتحق عند مستوى 1145 دولاراً للاونصة محققاً أرباح بقيمة 29 دولاراً فيما تراجعت أسعار البلاتينيوم لتلقف 29 دولاراً عن

أسعار الافتتاح لتفلق الاونصة الواحدة منه عند سعر 779 دولاراً.

وأضاف أن الأسواق المحلية متقللة بصعود الذهب الأسبوع

الماضي ليحقق الكيلو الخام ارتفاعاً بقيمة 400 دينار ليطلق عند

مستوى 11550 دينار كماً ساهمت

مناسبة (عيد الأم) في ارتفاع مبيعات المشغولات الذهبية.

وشكل اجتماع لجنة السوق الفيدرالية المفتوحة الأربعاء

الماضي الحدث الأبرز حيث يتلقى الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي

للدولار مالم تظهر معطيات جديدة تساهم في رفع أسعار المعدن

الأسفر. وعن الفضة أوضح حامد أنها

صاحبت الذهب في الارتفاع وتوقعت عليه لتحقق أعلى نسبة صعود

الفترة الحالية من عمليات جني الأرباح.

وبين أن السبب الرئيسي في توجه المستثمرين الى الذهب

خلال الأسبوع الماضي يعود الى استجائهم لسماع أخبار إيجابية

عن تحريك أسعار الفائدة الأمريكية لكن عدم حصول ذلك أدى الى

ضخ أموالهم في الذهب كعازل آمن لارتفاع تبغى جيدة حتى مطلع

بعد الضعف الذي أصاب العملة الأمريكية.

ولم يستبعد أن تهبط أسعار الذهب خلال الأسبوع الحالي بعد

تلاشي تأثير الانخفاض الحدود

حامد : الانتعاش جاء بعد قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي بتثبيت سعر الفائدة وعدم زيادتها

قال خبير اقتصادي أمس إن سعر الذهب حقق أعلى نسبة صعود في تداولات الأسبوع الماضي ليلاص

مستوى 1187 دولاراً أمريكياً للاونصة في ارتفاع هو الأقوى منذ

شهر فبراير الماضي. وأضاف الرئيس التنفيذي لشركة

(سبلاك الكويت) لتجارة المعادن الثمينة رجب حامد في تصريح

صحافي أسس حول أداء المعدن الأصفر خلال أسبوع أن الارتفاع

جاء بعد قرار المجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي)

بثبتيتم سعر الفائدة وعدم زيادتها ما أصاب المستثمرين بخيبة أمل

جديدة جراء انخفاض سعر صرف الدولار نتيجة لهذا القرار.

وأوضح حامد أن هبوط سعر صرف الدولار أتاح الفرصة لباقي

الوسائل الاستثمارية للصعود حيث كانت أسواق المعادن الثمينة

الراجح الأكبر لتحقيق اونصة الذهب ارتفاع بقيمة 44 دولاراً عن آخر